



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSN : 2791-092X

Arcif : 0.375

Measuring and analyzing the impact of some economic indicators
on the inflation rate in Iraq for the period (2004-2023)

قياس وتحليل أثر بعض المؤشرات الاقتصادية في معدل التضخم في العراق للمدة
2004-2023

أ.م.د. لقمان عثمان عمر

Luqman Othman Omar

luqman.omer@su.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين - أربيل

Abstract

The study of inflation in Iraq holds significant importance due to its direct impact on economic stability and living standards. Since 2004, Iraq has faced multiple economic challenges resulting from political and security conditions, heavy reliance on oil, and fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar. These factors have contributed to volatile inflation rates, which in turn have affected individuals' living conditions and caused economic activity fluctuations. This research aims to measure and analyze the effect of several macroeconomic indicators—namely, financial depth, trade openness, nominal exchange rate, and the annual change rate of oil revenues—on the inflation rate in Iraq during the period (2004-2023). The study employs an analytical econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Key findings include a positive and significant relationship between financial depth and the annual change in oil revenues with inflation, while trade openness and the nominal exchange rate showed a negative and significant relationship with inflation. Among the main policy recommendations are controlling the money supply and liquidity in line with actual economic growth to avoid inflationary pressures caused by increased aggregate demand, and promoting investment in export-oriented industries by supporting local industries capable of competing internationally, thereby reducing the trade deficit and providing local alternatives to imported goods.

Keywords: Financial Depth, Trade Exposure, Exchange Rate, Oil Revenues, Inflation Rate.

المستخلص

تعد دراسة التضخم في العراق ذات أهمية كبيرة نظراً لتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي والمعيشي. فمنذ سنة (2004)، واجه العراق تحديات اقتصادية متعددة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية، والاعتماد الكبير على النفط، وتذبذب سعر صرف الدينار. هذه العوامل ساهمت في تقلب معدلات التضخم، مما انعكس على المستوى المعيشي للأفراد، وتذبذب النشاط الاقتصادي، يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية، على معدل التضخم في العراق خلال المدة (2004-2023)، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) ومن ابرز الاستنتاجات: وجود علاقة طردية ومعنوية بين العمق المالي ونسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية مع معدل التضخم، بالمقابل كانت العلاقة عكسية ومعنوية بين الانكشاف التجاري وسعر الصرف الاسمي مع معدل التضخم، ومن أهم المقترحات: ضبط الكتلة النقدية والسيولة بما يتماشى مع النمو

الاقتصادي الفعلي لتفادي ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي، أيضاً تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية وذلك من خلال دعم الصناعات المحلية التي يمكنها المنافسة خارجياً لتقليل العجز التجاري وتوفير بدائل محلية للسلع المستوردة.

الكلمات الرئيسية: العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف، الإيرادات النفطية، معدل التضخم.

المقدمة

تعد مشكلة التضخم من القضايا المحورية التي تواجه الاقتصاد العراقي، لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل القوة الشرائية، وزيادة تكاليف المعيشة، وتراجع معدلات الادخار والاستثمار. ويتأثر التضخم بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد، ومن أبرزها: العمق المالي الذي يعبر عن مدى تطور القطاع المالي وقدرته على تمويل النشاطات الاقتصادية، والانكشاف التجاري الذي يعكس درجة ارتباط الاقتصاد بالتجارة الخارجية، وسعر الصرف الاسمي الذي يؤثر على كلفة الاستيرادات وسلوك الاستهلاك، إضافة إلى التغيرات السنوية في الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للدخل في العراق.

اهمية البحث: تنبع أهمية البحث من سعيه لتحليل مؤشرات اقتصادية كلية تسهم في تفسير ظاهرة التضخم في العراق، خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العراقي من تحديات هيكلية واعتماده المفرط على قطاع النفط. ويكتسب البحث أهميته من بيان طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وكل من العمق المالي الذي يعكس مدى تطور النظام المالي وقدرته على امتصاص الصدمات والانكشاف التجاري الذي يوضح أثره على الأسعار المحلية، وسعر الصرف الاسمي كأداة تؤثر في كلفة الاستيراد وتدفعات رؤوس الأموال، فضلاً عن التغير السنوي في الإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في العراق، مما يساعد على توضيح مساهمة كل من هذه المتغيرات في تحديد اتجاهات التضخم في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق، لما له من آثار في تآكل القوة الشرائية وزيادة الأعباء على المستوى المعيشي. للأسر. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على معدل التضخم في العراق، ومنها: العمق المالي، والانكشاف التجاري، وسعر الصرف الاسمي، ونسبة التغير السنوي في الإيرادات النفطية، وذلك خلال المدة (2004-2023). في ضوء ذلك يمكن اثاره الاتي: ما مدى تأثير هذه المتغيرات على معدل التضخم في العراق؟ وكيف يمكن فهم طبيعة العلاقة بينها وبين مشكلة التضخم التي تؤثر سلباً على المستوى المعيشي في العراق؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. قياس وتحليل أثر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية، على معدل التضخم في العراق خلال المدة (2004-2023).

2. فهم طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات ومعدل التضخم، لتقديم رؤى دقيقة تسهم في دعم صنع القرار في تبني سياسات اقتصادية ونقدية فعالة تسهم في ضبط التضخم والحد منه في العراق.

فرضية البحث: تتجسد فرضية البحث في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية المدروسة ومعدل التضخم في العراق خلال المدة 2004-2023.

2. يتأثر معدل التضخم بعدة عوامل اقتصادية كلية وتتغير بحسب طبيعة كل اقتصاد وفي العراق فان العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية الاكثر تأثيراً بسبب ريعية الاقتصاد المتأزم.

منهجية البحث: للوصول الى هدف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة السببية والاتجاهات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

حدود البحث: يشمل حدود البحث مكانياً العراق، أما زمانياً فيشمل المدة (2004-2023)، وبخصوص الحدود الموضوعية فيشمل مؤشرات اقتصادية كلية مثل (العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية) و معدل التضخم. **هيكل البحث:** تم تقسيم البحث الى مبحثين، يتناول المبحث الاول مدخل نظري للعلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية ومعدل التضخم، أما المبحث الثاني فيتناول أثر المؤشرات الاقتصادية في معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2023)، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وعرض لقائمة المصادر.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (دريبي: 2016): عنوان الدراسة: أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (6)، العدد (3)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، يهدف البحث الى: تحديد مدى تأثير متغيرات العمق المالي، معدل سعر الصرف على التضخم، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة سببية بين العمق المالي ومعدل سعر الصرف مع معدل التضخم وفي الأجلين القصير والطويل، وتم عرض جملة من المقترحات منها: اتباع سياسة نقدية تهدف إلى استقرار سعر الصرف لتحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة.

2. دراسة (سهام ولزهر: 2020): عنوان الدراسة: نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد (1)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، يهدف البحث الى: التعرف على وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف، بينما لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والعمق المالي، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة توجيه السياسات النقدية لتثبيت سعر الصرف كونه يؤثر على التضخم.

3. دراسة (فؤاد والشيخلي: 2022): عنوان الدراسة: أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي والانفتاح الاقتصادي على التضخم والميزان التجاري في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2020) باستعمال نماذج PANEL ARDL و"PANEL NARDL"، بحث منشور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (18)، العدد (30)، جامعة بسكرة، يهدف البحث الى: قياس اثر سعر الصرف الاسمي والانفتاح التجاري على التضخم والميزان التجاري في الجزائر، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستعمال نماذج اقتصادية قياسية Panel ARDL و Panel NARDL، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: لتقلبات سعر الصرف والانفتاح الاقتصادي اثر معنوي على التضخم والميزان التجاري، وتم عرض جملة من المقترحات منها: تقوية الاقتصاد الإنتاجي لتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية وضرورة تحسين إدارة سياسة سعر الصرف.

4. دراسة (Almgren and Holmberg: 2022): عنوان الدراسة: The Relationship between Oil Prices and Inflation – the Role of Oil Dependency - رسالة ماجستير، جامعة لوند، السويد، تهدف الدراسة الى: قياس تأثير صدمات أسعار النفط على التضخم في دول G7، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للنقلات الهيكلية (SVAR)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: توجد علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والتضخم في دول G7، وتم عرض جملة من المقترحات منها: استخدام سياسات نقدية فعالة للتحكم في آثار التضخم الناجمة عن الطاقة.

5. دراسة (الخطيب وكنعان: 2023): عنوان الدراسة: العلاقة الديناميكية بين العمق المالي للمؤسسات المالية ومعدل التضخم في سورية، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (39)، العدد (4)، جامعة دمشق، يهدف البحث الى: تحديد مدى

تأثير العمق المالي على التضخم في سورية، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة طردية ومعنوية بين العمق المالي ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وتم عرض جملة من المقترحات منها: تعزيز السياسات النقدية والمالية لزيادة العمق المالي مما يساهم في استقرار الأسعار.

6. دراسة (Slow: 2024): عنوان الدراسة: Examining the Impact of Oil Revenue on Inflation Rates in Iraq from 1991 to 2023، بحث منشور، مجلة دراسات الأعمال والاقتصاد القياسي، المجلد (6)، العدد (1)، دار النشر: OASK Publishers Ltd، المملكة المتحدة، يهدف البحث إلى: قياس اثر الإيرادات النفطية في التضخم، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين إيرادات النفط والتضخم، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة تنوع مصادر الدخل والحذر في الإنفاق العام المعتمد على إيرادات النفط.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة جوانب منهجية ومضمونية، حيث تناولت تأثير مجموعة شاملة من المؤشرات الاقتصادية (العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية) على التضخم في العراق، في حين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على متغير واحد أو اثنين فقط ضمن سياقات زمنية أو جغرافية مختلفة.

المبحث الأول: مدخل نظري للعلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية ومعدل التضخم

1.1.1. العمق المالي

1.1.1.1. تعريف العمق المالي: وهي درجة نقدية للاقتصاد وتدل على فاعلية تأثير قرارات السياسة النقدية وأدواتها في التأثير على المتغيرات الكلية، وكلما كانت درجة العمق المالي مرتفعاً معناه درجة السيولة النقدية مرتفعة وهذا دليل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي كافة وكلما كان منخفضاً دل على عكس ذلك (غنيدب، 2023: 25)، وهو مقياس لمدى تطور النظام المالي، ويعكس تنوع الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى كفاءة الأسواق في تحقيق السيولة واستقرار الأسعار، مع الحفاظ على التوازن بين النمو المالي والمخاطر في ظل سياسات مالية فعالة (Ghneideb and Al-Jubouri, 2023: 165). ويعرف البنك الدولي العمق المالي بأنه حجم النشاط المالي داخل بلد ما، ويشمل ذلك البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وأسواقها المالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (Nomasomi et Al, 2020: 424). أي زيادة توفير الخدمات المالية مع اختيار أوسع للخدمات الموجهة لجميع مستويات المجتمع، ويعني بشكل عام زيادة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (Alrabadi and Kharabsheh, 2016: 158).

2.1.1.1. أهمية العمق المالي: للعمق المالي أهمية كبيرة جداً في تطوير القطاع المالي من خلال تنوع الأدوات المالية وتوسيع الأسواق فضلاً عن الزيادة في تقديم الخدمات المالية، لأن النظام المالي السليم سيؤدي لتطور القطاع المالي الذي يرتبط بصورة إيجابية بمستويات النمو الاقتصادي والدخل، وهذا ما يلاحظ في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة، على العكس من الدول الأقل تطوراً، والتي تكون فيها العلاقة ضعيفة، إذ يمثل النمو الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية لإصلاح القطاع المالي (عبدالرحمن، 2024: 1767). فضلاً عن ذلك تتجسد الأهمية في كل من: تزايد عدد وحجم المؤسسات العاملة في القطاع المالي (Abdullah, 2022: 148)، العقلانية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالادخار والاستثمار فالعمق المالي في حد ذاته يعتمد إلى حد ما على رغبة مالكي الثروة في توظيف مدخراتهم في الوسائط المالية (مثل الودائع المصرفية أو امتلاك الأسهم والسندات (عبدالله وعبطان، 2022: 541)، التغطية الجيدة للمخاطر، من خلال خلق تشكيلة واسعة من الأصول أي التنوع وتقليل مخاطر السيولة (عبدالله وعبطان، 2022: 541)، تزايد عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي والمالي لاسيما في الحصول على القروض أو الائتمان وتحسن عمليات الاشراف والتنظيم والاستقرار في القطاع المالي والقدرة التنافسية (السبعوي، 2022: 111).

3.1.1.1. العلاقة بين العمق المالي والتضخم: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة تبادلية بين العمق المالي ومعدل التضخم، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بطرق متعددة. فمن جهة يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تآكل العائد الحقيقي على الأصول، مما يضعف الحوافز على الإقراض

ويزيد من المخاطر في سوق الائتمان، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع كفاءة الوساطة المالية، انخفاض المدخرات، وتراجع حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وبالتالي انخفاض مستوى العمق المالي في الاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن تطور العمق المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق التمويل وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي. وإذا لم يقابله توسع في العرض، فقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار. وعلى الجانب المقابل، قد تساهم التنمية المالية في احتواء التضخم من خلال تعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات وتحقيق استقرار مالي أكبر (الخطيب وكنعان، 2023: 8).

2.1. الانكشاف التجاري

1.2.1. **تعريف الانكشاف التجاري:** يعبر هذا المؤشر عن أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف أيضاً بدرجة الانكشاف الاقتصادي، حيث يدل ارتفاعه على مدى تأثير الاقتصاد بالتجارة الخارجية، مما يعكس تبعية كبيرة للخارج، ويؤكد أهمية تجنب الاعتماد المفرط على التصدير والاستيراد. (سليمان و آخرون، 2016: 1439)، وكما يعرف بأنه إزالة القيود عن القطاع الخارجي، والذي يتكون من ميزان المعاملات الجارية وميزان رأس المال، أي الانكشاف على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج، وذلك بإزالة جميع القيود والعقبات (كبسون و شهيب، 2024: 189).

2.2.1. **أهمية الانكشاف التجاري:** تأتي أهمية الانكشاف التجاري من كونه يعكس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للبلد بشقيه فيها الاستيرادات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ إن ارتفاع درجة هذا المؤشر يظهر عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها أو الحصول على حاجتها من السلع والخدمات ومن ثم زيادة التبعية الخارجية، فضلاً عن مدى حساسية الاقتصاد المحلي إلى التغيرات الخارجية مثل ارتفاع الأسعار والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين (اليساري، 2023: 42-43). فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات وتحسين الانتاجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع نقاط الأسواق وكما يوفر الانكشاف التجاري فرصاً لنقل واستخدام التقنيات الحديثة من خلال التفاعل مع المؤسسات الدولية (المحمودي، 2025: 4).

3.2.1. **العلاقة بين الانكشاف التجاري والتضخم:** إن زيادة الانكشاف التجاري يعزز ارتباط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية، مما يجعل الدول أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية مثل الأزمات المالية أو التغيرات (انخفاض أو ارتفاع) أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي على سبيل المثال، قد يؤدي الركود في الأسواق الرئيسية إلى تراجع الطلب على الصادرات المحلية. وإن الاعتماد الكبير على الأسواق الأجنبية قد يؤدي الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية إلى تقليل قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية المحلية، حيث تصبح أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية مثل تقلبات الأسعار العالمية أو التغيرات في السياسات التجارية الدولية. هذا الارتباط قد يحد من استقلالية القرارات الاقتصادية ويجعلها أكثر عرضة للأزمات أو التغيرات المفاجئة في الأسواق العالمية (Handley and limao, 2017: 2750).

3.1. سعر الصرف

1.3.1. **تعريف سعر الصرف:** تم تعريف سعر الصرف بأنه عبارة عن: قيمة عملة مقومة بقيمة عملة أخرى، أي بمعنى قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها وبعبارة أخرى هي قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية (Majeed, 2022: 185)، أيضاً تم تعريفه بأنه عبارة عن سعر عملة واحدة يتم التغير عنها بعملة أخرى (Govil, 2014: 4).

2.3.1. **أهمية سعر الصرف:** تبرز أهمية سعر الصرف عندما يشكل همزة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، عبر مستوييه الكلي والجزئي، من خلال تأثيره في ثلاث أسواق رئيسية: سوق عوامل الإنتاج، وسوق المال، وسوق السلع. إذ لا يقتصر دوره على تحديد أسعار العملات، بل يمتد ليؤثر في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي واستقرار الأسواق (المشهداني و عبد الله، 2020: 417-418). ويؤدي سعر الصرف الحقيقي دوراً مهماً في توجيه الموارد نحو القطاعات القابلة للتصدير، مما يعزز من فرص الإنتاج المحلي ويقلل من الاعتماد على الاستيرادات. فعند انخفاض سعر الصرف الحقيقي، تتحسن القدرة التنافسية، وتزداد

أرباح قطاعات مثل الزراعة والتعدين، بينما قد تتراجع القوة الشرائية للعمال. وعلى العكس، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يضعف هذه التنافسية، ويشجع على الاستيراد، مما يقلل من جدوى التصدير (عمر، 2023: 22). ويعتبر سعر الصرف أداة لتوزيع الدخل بين القطاعات المحلية، كما يستخدم كمؤشر لقياس القدرة التنافسية الدولية للدولة. ونظراً للعلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي والتنافسية، فإن ضبط هذا السعر يعد من الآليات المهمة في يد صناع القرار لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وخاصة في مكافحة التضخم وتعزيز الاستقرار المالي (الدليمي و الدليمي، 2019: 62).

3.3.1. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: تجمع الأدبيات الاقتصادية على وجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف والتضخم، حيث ينتقل تأثير سعر الصرف إلى التضخم بقناتين مباشرة وغير مباشرة. تشمل القناة المباشرة مفهوم قانون السعر الواحد وتعادل القوة الشرائية، إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على الأسعار المحلية في شكل تضخم مستورد. أما القنوات غير المباشرة فتشمل أولاً: صافي الصادرات، حيث يؤدي انخفاض العملة إلى تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات، مما يرفع الطلب الكلي ويسبب ضغوطاً تضخمية. ثانياً: ميزان المدفوعات، حيث تؤدي التدفقات الأجنبية الناتجة عن تحسن الميزان التجاري إلى زيادة العرض النقدي المحلي، وبالتالي ارتفاع التضخم. ثالثاً: كلفة السلع المستوردة، إذ يؤدي تراجع سعر الصرف إلى ارتفاع كلفة المدخلات والسلع الاستهلاكية المستوردة، مما يدفع الأسعار العامة للارتفاع (قرطام، 2025: 7).

4.1. الإيرادات النفطية

1.4.1. تعريف الإيرادات النفطية: إيرادات النفط هي الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من صادرات النفط، وتعد أحد أهم المصادر المالية للدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي. تشمل الإيرادات النفطية قيمة المبيعات النفطية، والضرائب والرسوم المفروضة على هذه المبيعات، وأموال المؤسسة المالية الوطنية التي تمول من إيرادات النفط. وتلعب الإيرادات النفطية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، وفي تمويل العديد من المشاريع والخدمات العامة (بن خليل، 2024: 127).

2.4.1. أهمية الإيرادات النفطية: تشكل الإيرادات النفطية مورد مهم بالنسبة للدول الربعية لأن هذه الدول تعتمد على هذا المصدر في توفير العملات الأجنبية وتوفير أكبر تمويل للنفقات العامة للدولة، لذلك فإن هذه الإيرادات تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول، فعندما يزداد مقدار الإيرادات، نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام على المدى القصير أو زيادة حجم الإنتاج على المدى الطويل يزداد النشاط الاقتصادي لهذه الدول والعكس في حالة الانخفاض وتسمى هذه الظاهرة تبعية الاقتصاد على قطاع النفط، تعتمد معظم الدول المعتمدة على النفط لتمويل اقتصاداتها وذلك لما يتمتع به من مزايا ايجابية عديدة، ولكن في الوقت نفسه يتميز بتقلب الأسعار من وقت لآخر مما يؤدي إلى تقلب الإيرادات ومن ثم يتعرض الاقتصاد إلى تقلبات نتيجة للتقلبات التي تصيب القطاع النفطي (الجميلي و الجميلي، 2023: 129).

3.4.1. العلاقة بين الإيرادات النفطية والتضخم: تشير العلاقة بين إيرادات النفط والتضخم إلى وجود ارتباط مباشر، حيث أن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، خاصة في حال ضعف مرونة الإنتاج المحلي. كما أن تحويل جزء من إيرادات النفط الأجنبية إلى العملة المحلية يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية والسيولة، وهو ما يعزز من الضغوط التضخمية. علاوة على ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط أو تراجع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة أسعار الاستيرادات وظهور ما يُعرف بـ"التضخم المستورد". وتبقى شدة هذه العلاقة مرهونة بالسياسات المالية والنقدية المتبعة في الدولة (بن خليل، 2023: 129).

5.1. التضخم

1.5.1. تعريف التضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، محسوباً خلال فترة زمنية محددة، عادة سنة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة (Ilmas et Al, 2022: 12)، أو انه عبارة عن حركة

صعوبة للأسعار والتي تتصف بالاستمرارية الذاتية تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (Judijanto et Al, 2024: 188).

2.5.1. أنواع التضخم، هناك عدة أنواع للتضخم يمكن حصرها في الآتي:

1. **التضخم الزاحف** (Creeping Inflation): هو تضخم بطيء لا يتجاوز 5%، يتم التحكم فيه ولا يضر الاقتصاد، لكنه قد يؤدي إلى نمو ضعيف، وقد يكون أحياناً مناسباً للنمو الاقتصادي (Aarab et Al, 2025: 374).

2. **التضخم الجامح** (Hyperinflation): يرتبط التضخم الجامح بوجود فائض من النقود في الاقتصاد مقارنة باحتياجاته الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار. ويحدث هذا الارتفاع عندما تعجز الدولة عن تغطية نفقاتها بسبب عدم كفاية إيراداتها (Aarab et Al, 2025: 374).

3. **التضخم المكبوت** (Suppressed Inflation): في ظل لا تستطيع الأسعار أن ترتفع لأنه لا يسمح لعوامل الاقتصاد العمل بحرية وذلك لوجود قيود حكومية مباشرة وضده القيود توضع للسيطرة على الأسعار مثل التسعير الجبري أو البطاقات ونظام التراخيص الحكومية ولذلك يمكن القول بأن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا يستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره ولكن لفترة طويلة من الوقت، وسوق السوداء حينها يلجأ إلى فائض الطلب (الجزولي، 2024: 60).

4. **التضخم الظاهر أو الصريح** (Apparent or Explicit Inflation): يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد دون تدخل الدولة، فيؤدي ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد ويتسم بارتفاع الاسعار بدون أي تدخل حكومي، فقد يكون ارتفاع الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرنة وتتجلى في ارتفاع الدخل النقدي وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات النقدية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها (جاسم، 2022: 19).

5. **التضخم المستورد** (Imported Inflation): هو نوع من التضخم مرتبط بالتجارة الخارجية، وقد ينشأ بسبب الفوائض في الاستيرادات. بعبارة أخرى، إذا حدثت زيادة في أسعار المنتجات المستوردة، فقد يؤدي ذلك إلى انحرافات تضخمية في الدولة المستوردة. كما يمكن أن ينجم عن الفوائض في الصادرات التي تؤدي إلى تدفق كبير للأموال من الخارج، وهو ما قد يتزامن مع عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة نفس وتيرة الزيادة داخل الدولة (Illou and Oumari, 2022: 300).

3.5.1. اسباب التضخم، يمكن بيان اهم اسباب التضخم في الآتي:

1. **التضخم الناشئ عن الطلب**: من نظرية الطلب نلاحظ أن الطلب الكلي لقطاع الإنتاج والاستثمار وكذلك المستهلكين في المجتمع يزداد مع بقاء إجمالي المعروض الكلي من السلع والخدمات ثابتاً، ويظهر هذا النوع من التضخم فضلاً عن النقص في عرض السلع والخدمات ويحدث لأن الموارد الاقتصادية ستكون في مرحلة العمالة الكاملة، أي أنها بالتشغيل الكامل، وبالتالي ليس هناك القدرة على زيادة إنتاج السلع والخدمات بسرعة كافية لتلبية الزيادة في الطلب (محمود وآخرون، 2025: 40).

2. **التضخم الناشئ عن رفع التكاليف**: يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها والعكس صحيح. وترتفع تكاليف الإنتاج عادة نتيجة أسباب عديدة: كارتفاع أجور العمل بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم، أو نتيجة لارتفاع أسعارها في البلد المصدر أو انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد المستورد وهكذا، ويبدو في كل هذه الأحوال أن ارتفاع الأسعار يصبح أمراً مفروضاً منه من أجل تغطية تكاليف الإنتاج، (فارس، 2019: 21).

3. **زيادة التدفق الاستهلاكي والاستثماري**: وهذا ما تبخه النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأسعار فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل في ظهور بواذر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يفسح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل والضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق التوازن في الأسواق (عزيز وحسن، 2021: 233).

4. أسباب هيكلية، بمعنى مجموعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد بخاصة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قاعدة الموارد المحلية وهذا ما تعاني منها الدول النامية (رحومه والصالح، 2020: 117).

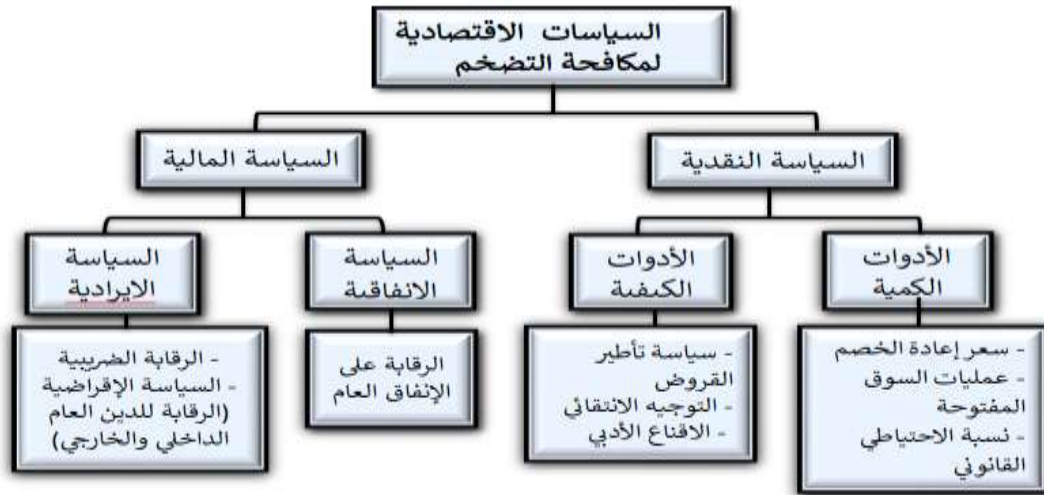
4.5.1 الآثار الاقتصادية للتضخم

1.4.5.1 الآثار السلبية للتضخم: يؤثر التضخم بشكل سلبي واسع النطاق على الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية، مما يقلل من إيرادات التصدير ويؤثر على تمويل المشاريع التنموية (عزري، 2020: 154). كما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية على المحلية، نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، وهو ما يفاقم عجز ميزان المدفوعات، خصوصاً في الدول النامية. ويزيد التضخم من معاناة الفئات محدودة الدخل بسبب تآكل القيمة الشرائية، ويؤدي إلى انخفاض الادخار لصالح الاستهلاك، مما يؤثر سلباً على حجم الاستثمارات ونمو الناتج المحلي (أبو رمضان، 2016: 27). كذلك يسهم في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات استهلاكية غير منتجة، ويؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار الصرف، الأمر الذي يضر بالثروات النقدية والمدخرات ويزيد من فقدان الثقة في العملة الوطنية، ما يدفع البعض إلى اللجوء لاستخدام عملات أجنبية أكثر استقراراً (الجزولي، 2024: 61).

2.4.5.1 الآثار الإيجابية للتضخم: رغم مخاطره، يحمل التضخم بعض الآثار الإيجابية التي يستفيد منها بعض الفاعلين الاقتصاديين، حيث يؤدي إلى ارتفاع أرباح المنتجين وأصحاب الأعمال الذين شهدت منتجاتهم زيادات سعرية تفوق غيرها، مما يشجع على توسيع النشاط الإنتاجي لتحقيق أرباح إضافية (عبد وعبد، 2023: 225). كذلك قد يكون التضخم محفزاً لزيادة الإنتاج، خاصة عندما يرافقه طلب مرتفع على السلع، ما ينعكس على نمو القطاعات الصناعية والخدمية (رحومه والصالح، 2020: 118). كما يستفيد المدينون من انخفاض القيمة الحقيقية لما يجب عليهم سداؤه، إذ تصبح أعباء الديون أقل بمرور الوقت مقارنة بقيمتها الحقيقية وقت الاقتراض، وهو ما يوفر لهم مرونة مالية أكبر في فترات التضخم المرتفع (الوادي وآخرون، 2010: 311).

5.5.1 السياسات الاقتصادية لمكافحة التضخم، يمكن بيان السياسات الاقتصادية من خلال المخطط الآتي:

مخطط (1) السياسات الاقتصادية لمكافحة التضخم



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (روستم و احمد، 2023: 180)، (التميمي، 2019: 307)، (عباس، 2023: 29-30).

المبحث الثاني: أثر المؤشرات الاقتصادية في معدل التضخم في العراق للمدة 2004-2023

1.2. صياغة نموذج المقدر: يمكن صياغة النموذج القياسي المقدر للبحث، وذلك بإجراء انحدار معدل التضخم (IN) بوصفه متغيراً تابعاً على بعض من المتغيرات المسقلة باستخدام نموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag) من خلال البيانات المتوفرة خلال المدة (2004-2023)، وتم تقسيم بيانات المدة إلى ربع سنوية، وذلك لتوسيع حجم العينة بشكل أكبر من أجل الحصول على تقديرات أكثر دقة ونتائج أكثر موضوعية وعلى النحو التالي:

$$IN = f(FD, CE, EXR, APCOR)$$

$$IN_{it} = a_0 + \beta_1 FD_{t-1} - \beta_2 CE_{t-1} - \beta_3 EXR_{t-1} + \beta_4 APCOR_{t-1} + u_{it}$$

إذ إن:

a_0 تمثل المقدار الثابت (intercept)
 β_1, \dots, β_4 تمثل معاملات الأثر في الأجل الطويل.
 u_i : يمثل قيم حد الخطأ للأنموذج المقدر.
 (IN): معدل التضخم ، وهو يمثل المتغير التابع.
 (FD) : العمق المالي ، وهو يمثل المتغير المستقل.
 (CE) : الانكشاف التجاري، وهو يمثل المتغير المستقل.
 (EXR) : سعر الصرف الاسمي ، وهو يمثل المتغير المستقل.
 (APCOR) : نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية ، وهي تمثل المتغير المستقل.

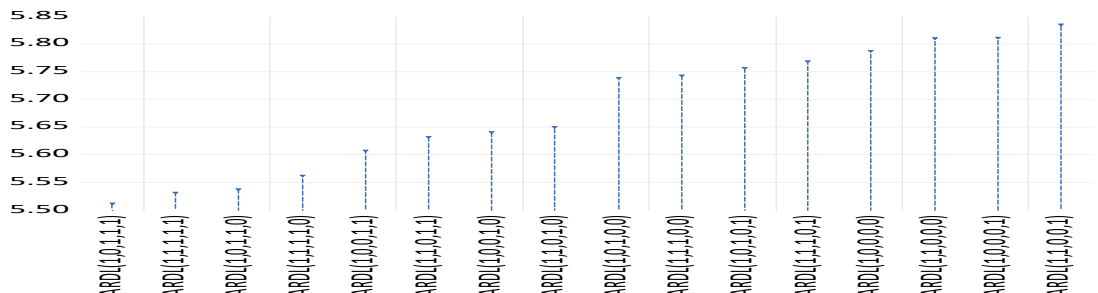
2.2. الاختبارات القبلية.

1.2.2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية - جذر الوحدة [Unit Root] [UR]: يتم معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة ام لا للمتغيرات قيد الدراسة، وذلك بالاعتماد على كل من الاختبارين ديكي فولر الموسع ((Augmented Dickey - Fuller (ADF)) و فليبس بيرون ((Phillips Perron (PP)) test statistic). فيمكن تفسير وتحليل النتائج التي تم استخراجها في الجدول (1)، إذ تبين في الاختبارين إن كل متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الاول، أي متكاملة من الدرجة الاولى (1). وعلى هذا الاساس نستنتج ان نموذج (ARDL) هو الانسب لقياس معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2023).
 جدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة (UR) للبيانات المستعملة في التحليل عند المستوى (1) وبعد أخذ الفرق الأول لعينة الدراسة بطريقة (ADF) و (PP)

ADF At first Difference			ADF At Level			Series
None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
			-12.594	-11.8078	-14.493	IN
			0.0000	0.0000	0.0001	Prob
-8.7749	-8.7881	-8.84	0.639	-3.2754	-1.3001	FD
0.0000	0.0000	0.0000	0.8523	0.0779	0.6212	Prob
-8.7749	-9.4497	-8.9044	-1.8656	-2.1114	-3.0592	CE
0.0000	0.0000	0.0000	0.0595	0.5313	0.0339	Prob
-8.7345	-8.8377	-8.7309	-0.5216	-1.8057	-1.9405	EXR
0.0000	0.0000	0.0000	0.4877	0.6927	0.3124	Prob
-7.0077	-6.9851	-6.9567	-1.4885	-1.8904	-1.7903	APCOR
0.0000	0.0000	0.0000	0.1269	0.6409	0.3824	Prob
PP At first Difference			PP At Level			Series
None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
-8.6788	-8.7266	-8.7494	-1.7351	-1.7516	-1.6721	IN
0.0000	0.0000	0.0000	0.0845	0.7186	0.4413	Prob
-8.6561	-8.7881	-8.84	0.6482	-3.4903	-1.3235	FD
0.0000	0.0000	0.0000	0.8542	0.0473	0.615	Prob
-8.5766	-9.4885	-8.9044	-1.9463	-2.0378	-3.1389	CE
0.0000	0.0000	0.0000	0.0499	0.5716	0.0277	Prob
-8.7633	-8.8873	-8.7309	-0.5216	-1.5081	-1.9541	EXR
0.0000	0.0000	0.0000	0.4877	0.6957	0.3063	Prob
-8.7745	-8.6755	-8.7189	-3.5045	-3.5726	-3.6067	APCOR
0.0000	0.0000	0.0000	0.0006	0.0387	0.0077	Prob

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستعمال برنامج Eviews13
 2.2.2. فترة الإبطاء المثلى: يظهر من شكل (1) ان فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) هي (1) والتي تعطي لهذا المعيار اقل قيمة (5.50)، وعليه فان النموذج الذي سيتم اختياره هو (1,0,1,1,1)، وكالاتي:

شكل (1) فترة الإبطاء المثلى للنموذج
 Akaike Information Criteria



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

3.2.2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration CI): لكي يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن إجراء اختبار (CI) باستخدام طرق عديدة. فقد تم إجراء اختبار الحدود (F- Bound test) أو ما يسمى باختبار (F) المدرجة نتائجه في جدول (2). ووفقاً لنتائج اختبار التكامل المشترك لـ (F- Bound test) فقد بلغت القيمة الاحصائية لاختبار (F-Statistic) المحتسبة (4.915941) وهي أكبر من الحدود العليا الجدولية للقيم الاحصائية عند مستوى المعنوية (5%) المساوية (3.06). ومن هذا يتضح وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات النموذج، أي علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.915941	10%	2.08	3
K	4	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13
3.2. تقدير نموذج القياسي للدراسة: ان نتائج الثبات والاستقرار و نتائج التكامل المشترك أساسان قويان ومنطقيان لتقدير النموذج، ولجل قياس وتحليل معدل التضخم في العراق خلال المدة (2004-2023)، تم الاعتماد على نموذج (ARDL) لايجاد العلاقات والتاثيرات قصيرة وطويلة الاجل و ملخص النتائج على النحو الآتي:

1.3.2. تحليل نتائج نموذج ARDL

1 - تحليل النتائج في الاجل القصير: يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي، يتضح من جدول (3) اشارات وقيم المعلمات في الاجل القصير وكالآتي:

1. بالنسبة للعمق المالي ومعدل التضخم: تشير النتائج الى ان الاشارة موجبة لقيمة العمق المالي والتي بلغت (0.057945) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0423) بين العمق المالي ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في العمق المالي بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.057945)، ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي. ويمكن ارجاع هذه العلاقة الى: توسع القطاع المالي غالباً ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عبر القروض والتسهيلات، وفي حالة العراق هذه الزيادة لا تقابلها دائماً زيادة في الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار. الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط، مع ضعف واضح في القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة)، مما يضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص السيولة، نتيجة ذلك، تؤدي الزيادة في السيولة إلى ضغط تضخمي سريع بدلاً من نمو حقيقي. فضلاً عن ذلك غالباً ما تستخدم السلطات النقدية أدوات توسعية لتحفيز النمو أو امتصاص البطالة، وهذه السياسات ترفع العمق المالي، لكنها تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة معدلات التضخم.

2. وبالنسبة للانكشاف التجاري ومعدل التضخم: تشير النتائج الى ان الاشارة سالبة لقيمة الانكشاف التجاري والتي بلغت (-0.032345) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0117) بين الانكشاف التجاري ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في الانكشاف التجاري بوحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار (-0.032345) ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي. يمكن ارجاع اسباب العلاقة العكسية إلى ما يلي: تكون العلاقة بين الانكشاف التجاري ومعدل التضخم عكسية في الأجل القصير في بلد مثل العراق عندما يؤدي ارتفاع الانكشاف (زيادة الاستيراد) إلى توفر السلع المستوردة بكثرة، مما يخفف الضغوط التضخمية. كما أن وفرة إيرادات النفط تؤمن تمويلاً للاستيراد دون الحاجة لطباعة نقد، مما يحد من التضخم، ضعف القدرة الإنتاجية المحلية يجعل الاستيراد أداة لتحقيق استقرار الأسعار، استقرار سعر الصرف مؤقتاً بفعل تدفقات العملة الأجنبية من النفط، مما يقلل كلفة الاستيرادات، اضافة الى ذلك التجارة تسهم في كبح الاحتكار المحلي عبر توفير بدائل مستوردة، ما يمنح ارتفاع الأسعار داخلياً. (وقد تكون العلاقة طردية في الحالات الآتية: ارتفاع أسعار السلع المستوردة عالمياً

يؤدي إلى انتقال التضخم من الخارج إلى الداخل، انخفاض سعر صرف الدينار يرفع كلفة الاستيراد ويزيد الأسعار المحلية، تراجع مفاجئ في إيرادات النفط يحد من القدرة على تمويل الاستيرادات ما يؤدي إلى نقص السلع وارتفاع أسعارها، الاعتماد الكبير على الاستيراد يجعل الاقتصاد حساساً لأي صدمة تجارية خارجية، إضافة إلى ذلك ضعف الرقابة على السوق يسمح بتمرير زيادات الأسعار دون تدخل فعال)

3. أما بالنسبة لسعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم: فتشير النتائج إلى ان الإشارة سالبة لقيمة سعر الصرف الاسمي والتي بلغت (-0.076189) وتدلل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0000) بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (-0.076189). ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي.

4. وأما بالنسبة لنسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية ومعدل التضخم: فتشير النتائج إلى ان الإشارة موجبة لقيمة نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية والتي بلغت (0.051069) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0159) بين نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.051069)، ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي.

5. وفيما يتعلق بقيمة معامل تصحيح الخطأ يؤكد على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (العمق المالي، الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية) مع المتغير التابع (معدل التضخم)، اذ بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.109765) وباحتمالية بلغت (0.0003)، وبما ان البيانات في النموذج هي بيانات ربع سنوية (أي أن كل فترة تمثل ثلاثة أشهر)، فإن الوقت اللازم للعودة إلى حالة التوازن الكامل يقدر بحوالي 9 فترات ربعية، أي ما يعادل نحو سنتين وثلاثة أشهر تقريباً.

جدول (3) تحليل النتائج في الاجل القصير

القيمة الاحتمالية الحرجة	المعاملات المقدرة	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
0.0423	0.057945	FD	العمق المالي
0.0117	-0.032345	CE	الانكشاف التجاري
0.0000	-0.076189	EXR	سعر الصرف الاسمي
0.0159	0.051069	APCOR	نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية
0.0203	-16.45294	C	الحد الثابت
0.0003	-0.109765	ECM	معامل تصحيح الخطأ

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

2 - تحليل النتائج في الاجل الطويل، يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي، يتضح من جدول (4) اشارات وقيم المعلمات في الاجل الطويل وكالآتي:

1. بالنسبة للعمق المالي ومعدل التضخم: تشير النتائج إلى ان الإشارة موجبة لقيمة العمق المالي والتي بلغت (0.0456) وتدلل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0440) بين العمق المالي ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في العمق المالي بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.0456)، ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي. ويمكن ارجاع هذه العلاقة إلى: بما ان العراق يعتمد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية، وقطاعاته المالية غالباً ما ترتبط بالإنفاق العام، وليس بالاستثمار الإنتاجي وهذا يؤدي إلى توسع مالي غير منتج يزيد الطلب النقدي في الاجل الطويل، ويدفع بالتالي نحو تضخم مستمر. وان توسع العمق المالي قد يكون شكلياً، فالكثير من الأموال تدور في النظام دون تحويلها إلى استثمارات إنتاجية. كما أن اعتماد الأفراد والشركات على الدولار (بدل الدينار) يزيد من ضعف النظام النقدي ويجعل التضخم عرضة للتقلبات. فضلاً عن ذلك في العراق التوسع المالي يقترن غالباً بزيادة الإنفاق الجاري لا الرأسمالي، مما يزيد الطلب الاستهلاكي طويل الأجل يفاقم التضخم. (وقد تكون العلاقة عكسية في الحالات الآتية: تظهر العلاقة العكسية بين العمق المالي والتضخم في الأجل الطويل في بلد ريعي مثل العراق نتيجة لعدة عوامل، أبرزها أن تعمق القطاع المالي يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الادخار، وتقليل الاعتماد على التمويل التضخمي. كما يعزز من فعالية أدوات السياسة النقدية، ويوسع الشمول المالي، مما يقلل من التعاملات غير الرسمية. فضلاً عن ذلك يساهم في تقليل تقلبات الإنفاق الحكومي المرتبطة

بالإيرادات النفطية من خلال توفير مصادر تمويل بديلة، الأمر الذي يساعد في الحد من الضغوط التضخمية في الاجل الطويل).

2. وبالنسبة للانكشاف التجاري ومعدل التضخم: تشير النتائج الى ان الاشارة سالبة لقيمة الانكشاف التجاري والتي بلغت (-0.023115) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0501) بين الانكشاف التجاري ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في الانكشاف التجاري بوحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار (-0.023115) ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي. يمكن ارجاع اسباب العلاقة العكسية إلى ما يلي: الانكشاف التجاري ينقل التكنولوجيا ويطور الإنتاج المحلي ويزيد القدرة التنافسية في الاسواق، الاستثمار في قطاعات غير النفطية يقلل الاعتماد على الاستيرادات، اندماج في الأسواق العالمية يوفر فرص استيراد بأسعار تنافسية ومستقرة، ايضاً تحسين السياسات الاقتصادية والمؤسسية يؤدي إلى استقرار اقتصادي وأسعار أقل تضخماً. (وقد تكون العلاقة طردية في الحالات الآتية: الاعتماد المستمر على الاستيراد دون تطوير الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الأسعار مع ارتفاع التكاليف، تقلبات أسعار النفط تقلل من إيرادات الدولة وتحد من تمويل الاستيرادات مما يرفع التضخم، ضعف التنويع الاقتصادي يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية وتضخم مستورد، عجز الميزان التجاري المزمع يضعف الدينار على المدى الطويل مما يزيد كلفة الاستيراد، اضافة الى غياب سياسات صناعية وتنموية فعالة يعيق تحسين الإنتاجية ويؤدي لاستمرار الضغوط التضخمية).

3. أما بالنسبة لسعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم: تشير النتائج الى ان الاشارة سالبة لقيمة سعر الصرف الاسمي والتي بلغت (-0.096691) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0039) بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار (-0.096691). ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي.

4. وأما بالنسبة لنسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية ومعدل التضخم: تشير النتائج الى ان الاشارة موجبة لقيمة نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية والتي بلغت (0.051069) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية - القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0159) بين نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية ومعدل التضخم، أي ان الزيادة في نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.051069)، ان هذه العلاقة تتفق مع المنطق الاقتصادي.

جدول (4) تحليل النتائج في الاجل الطويل

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعاملات المقرة	القيمة الاحتمالية الحرجة
معدل التضخم (IN)	العمق المالي	FD	0.0440
	الانكشاف التجاري	CE	0.0501
	سعر الصرف الاسمي	EXR	0.0039
	نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية	APCOR	0.0159

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13
2.3.2. الاختبارات الاحصائية: يتبين من جدول (5):

- اختبار معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$: ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (94.6%) وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) بلغت (94%)، وكما هو مبين في جدول (5)، مما يعني ان (94%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل التضخم) تعزى الى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (العمق المالي الانكشاف التجاري، سعر الصرف الاسمي، نسبة التغير السنوي للإيرادات النفطية). مما يدل على جودة استعمال نموذج وحسن التقدير.

- اختبار (F- statistic): يبين جدول (5) ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (155.4743) وبدلالة إحصائية (0.000)، عليه نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. لذا ان للمتغيرات المستقلة معاً تأثيراً معنوياً في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل التضخم).

جدول (5) نتائج الاختبارات الاحصائية

المؤشرات الإحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
R-Squared	0.946719
Adjusted R2	0.94063
F-statistic	155.4743
Prob.	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

3.3.2. الاختبارات القياسية:

1- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لقيم البواقي: وفقاً لاختبار (LM) لاختبار الارتباط الذاتي لقيم البواقي حيث تشير نتائج التقدير المدرجة في جدول (6) بان للقيمة المتخلفة للبواقي للأنموذج المقدر تأثير غير معنوي احصائياً (F-statistic) التي بلغت قيمتها (0.011062) وباحتمالية مساوية (0.989) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%)، وهذا يؤكد على عدم وجود الارتباط الذاتي لقيم البواقي لانموذج المقدر.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.011062	Prob. F(2,68)	0.989
Obs*R-squared	0.025694	Prob. Chi-Square(2)	0.9872

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13
2- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) لقيم البواقي: بالنظر إلى جدول (7) المدرج فيه اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) تشير إلى أن (F-statistic) تساوي (1.878569) وباحتمالية تساوي (0.0771) وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية (5%) مما يؤكد ان النموذج لايعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (7) نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.878569	Prob. F(8,70)	0.0771
Obs*R-squared	13.96302	Prob. Chi-Square(8)	0.0827

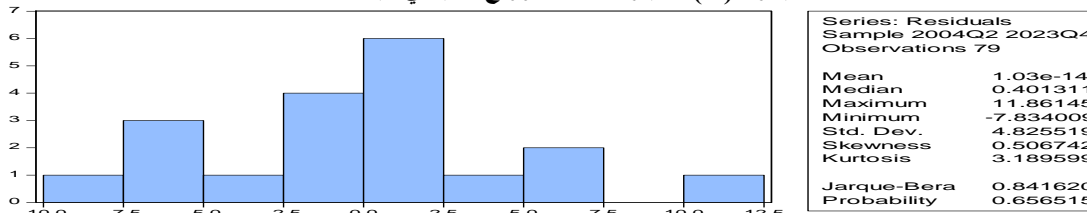
المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13
3- اختبار مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test: يؤكد على استقرار هيكل النموذج المعتمد، لأن القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى معنوية (5%) إذ بلغت (0.1135)، اي ان صياغة النموذج لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة صحيحة.

جدول (8) اختبار مشكلة التشخيص

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ010201			
Specification: IN IN(-1) FD CE CE(-1) EXR EXR(-1) APCOR APCOR(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	12.331879	69	0.1135
F-statistic	48.42894	(1, 69)	0.0933

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13
4- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات Jarque-Bera Test: يؤكد على أن سلسلة البواقي للأنموذج المعتمد تتبع توزيعاً طبيعياً، لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque - Bera) تبلغ (0.656515) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%).

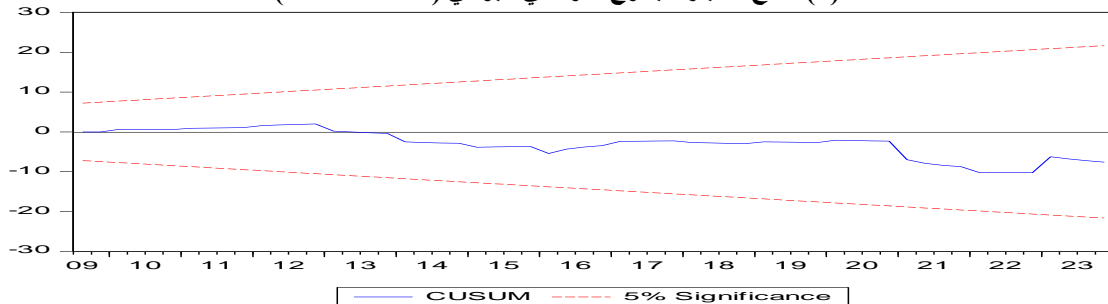
جدول (9) اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات



المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

A. اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)

شكل (2) نتائج اختبار مجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)

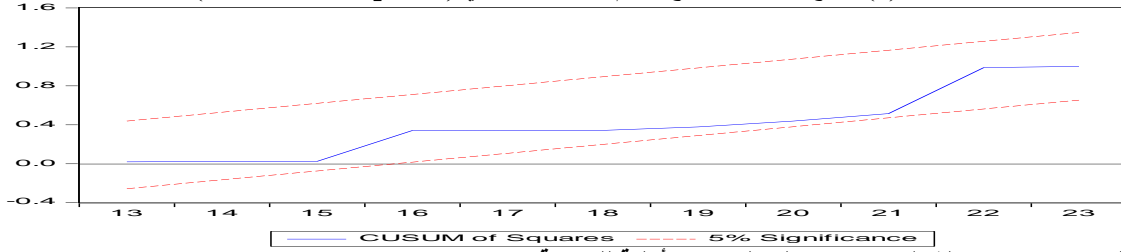


المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

يتضح من الشكل (2) أن المنحنى الخاص ببيانات مجموع تراكم البواقي (CUSUM) يقع داخل مجال الثقة، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الاجل الطويل عند مستوى المعنوية (5%).

B. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي: Cusum of squares:

شكل (3) نتائج اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي (CUSUM of Square)

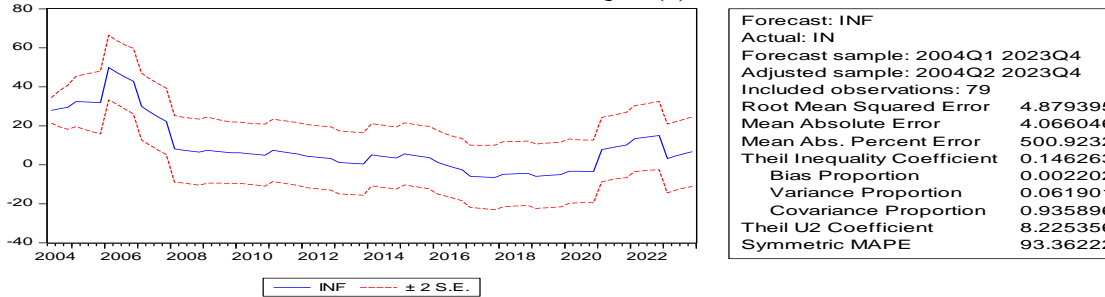


المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

نلاحظ من الشكل (3)، ان المنحنى الخاص بالبيانات على حد كبير يقع داخل مجال الثقة وبين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (5%).

6- اختبار الاداء لتنبؤ النموذج - حد تصحيح الخطأ، الخطوة الاخيرة والمهمة في انجاز مراحل بناء الانموذج القياسي مرحلة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية، اذن النموذج المقدر خالية من المشاكل القياسية وان البيانات والمعلمات مستقرة الى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليها لأغراض التنبؤ. وهناك عدة طرق ونماذج للتنبؤ، الا انه اعتمد على نموذج (ARIMA).

شكل (4) نتائج اختبار الاداء للتنبؤ



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة وباستخدام برنامج Eviews13

يتضح من الشكل (4) ان قيمة معامل ثايل قد بلغت (0.146263)، اما قيمة نسبة التحيز فقد بلغت (0.002202)، في حين ان قيمة نسبة التباين فقد بلغت (0.061901)، وبلغت قيمة نسبة التباين (0.935896) وان جميع هذه القيم تعد اقل من الواحد الصحيح. لذا يمكن القول ان النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة الدراسة، اي يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة امكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- أثبتت نتائج الاختبارات تحقق فرضية البحث، والتي تتمثل في وجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
- 2- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) أن بعض بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)، الا انها كانت مستقرة عند الفرق الأول بحسب اختبار ديكي - فولر (ADF) واختبار فيلبس - بيرون (PP).
- 3- يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستعمال اختبار (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- 4- اظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين العمق المالي ومعدل التضخم، مما يعني ان زيادة العمق المالي يمكن ان يزيد الطلب الكلي واذا لم يقابله زيادة في العرض سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم.
- 5- تشير النتائج الى ان العلاقة بين الانكشاف التجاري ومعدل التضخم كانت عكسية ومعنوية، مما يعني ان الانكشاف التجاري في بلد مثل العراق والذي يعاني من ضعف القدرة الانتاجية محلياً، يؤدي الى توفير السلع المستوردة بكثرة لكي يخفف الضغوط التضخمية وان الاستيرادات تصبح أداة لتحقيق استقرار الاسعار.

6- بينت النتائج ان العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم كانت عكسية ومعنوية، ينتقل تأثير سعر الصرف الى التضخم بشكل مباشر وذلك من خلال ارتفاع اسعار السلع المستوردة مما ينعكس على المستوى العام للاسعار محلياً في شكل تضخم مستورد، وايضاً بشكل غير مباشر وذلك من خلال ارتفاع تكاليف الانتاج وبخاصة للمستلزمات الانتاجية المستوردة (في بلد مثل العراق والذي يعتمد على مستلزمات انتاجية اجنبية وفي مجالات مختلفة) مما ينعكس على اسعار السلع المنتجة محلياً والمستوى العام للاسعار.

7- أكدت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة التغير السنوي للأيرادات النفطية ومعدل التضخم، مما يعني ان زيادة الايرادات النفطية تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وارتفاع الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للاسعار في بلد مثل العراق والذي يعاني من ضعف مرونة الجهاز الانتاجي محلياً.

المقترحات، في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

- 1- ضبط الكتلة النقدية والسيولة بما يتماشى مع النمو الاقتصادي الفعلي لتفادي ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي.
- 2- تبني سياسات نقدية تضمن استقرار سعر الصرف لتقليل تأثير تقلباته على معدل التضخم، خاصة في ظل اعتماد العراق الكبير على السلع المستوردة.
- 3- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وذلك بتوجيه الإيرادات النفطية نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدل الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري، للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي.
- 4- توسيع القاعدة الإنتاجية محلياً من خلال استخدام الفوائض المالية النفطية لدعم قطاعات إنتاجية (زراعية، صناعية) تزيد من العرض الكلي وتحد من التضخم.
- 5- لتحسين الانكشاف التجاري من الضروري دعم تنوع مصادر الاستيراد والتركيز على استيراد السلع الرأسمالية والمستلزمات الإنتاجية التي تعزز الإنتاج المحلي بدلاً من التركيز على السلع الاستهلاكية.
- 6- توصلاً مع المقترحين (4) و (5): تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية وذلك من خلال دعم الصناعات المحلية التي يمكنها المنافسة خارجياً لتقليل العجز التجاري وتوفير بدائل محلية للسلع المستوردة.

المصادر: REFERENCES:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2004-2023).
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم التجارة الخارجية، احصائيات سنوية للمدة (2004-2023).
1. أبو رمضان، مصطفى وائل مصطفى (2016). العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة 2000-2015، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. جاسم، زنده شاکر (2022). فاعلية الائتمان المصرفي وأثره في التضخم والنمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
3. عباس، تارا معاذ (2023). قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2020)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل، العراق.
4. عزري، حميد (2020). أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
5. عمر، خلات محمد (2023). تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف الدولار الأمريكي والتجارة الخارجية في إقليم كردستان - العراق للمدة 2016-2020، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل، العراق.
6. غنيدب، جواد كاظم (2023). تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
1. ابن خليل، حامد علي احمد (2024). أثر تغير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الحقيقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، ليبيا، المجلد (9)، العدد (3).

2. التميمي، عباس فاضل رسن (2019). التضخم وانعكاسه على العائد والمخاطرة، مجلة اهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت عليهم السلام، كربلاء، العراق، المجلد (1)، العدد (24).
3. الجزولي، ابتهاج هاشم محمد (2024). دالة التضخم في الاقتصاد السوداني للفترة (1992-2022)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (AISRP)، غزة، فلسطين، المجلد (8)، العدد (2).
4. الجميلي، سامي حميد عباس والجميلي، رياض جبير مطلق (2023). دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد (72).
5. الخطيب، عبدالله غازي وكنعان، علي (2023). العلاقة الديناميكية بين العمق المالي للمؤسسات المالية ومعدل التضخم في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد (39)، العدد (4).
6. الدليمي، علي أحمد درج والدليمي، السيد فيصل غازي فيصل (2019). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، المجلد (11)، العدد (24).
7. السباعي، عبدالله خضر عبطان (2022). قياس اثر مؤشرات العمق المالي في التضخم - تركيا انموذجا للمدة 1990-2018، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد (67).
8. اليساري، ميثم خضير جواد كاظم (2023). أثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد (21)، العدد (79).
9. المحمودي، علي محمد عبدالله (2025). تحليل العلاقة الديناميكية بين الانكشاف وسعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2022)، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإدارية والمالية)، الأكاديمية الليبية، فرع مصراتة، ليبيا، المجلد (29)، العدد (1).
10. المشهداني، خالد حمادي وعبد الله، فرهه نك أمين (2020). قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة 2003-2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد (16)، العدد (2).
11. رحومه، عبدالسلام مسعود و الصالحي، عبدالعزيز علي (2020). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018، مجلة الجامعي، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، بنغازي، ليبيا، العدد (30).
12. روستم، به خشان محمد واحمد، يونس علي (2023). قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم في العراق خلال المدة (1990-2022)، مجلة كوردستان للدراسات الاستراتيجية، معهد كوردستان للدراسات الاستراتيجية والبحث العلمي، السلیمانية، العراق، العدد (9).
13. سليمان، سرحان احمد وآخرون (2016). التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، المجلد (26)، العدد (3).
14. عبد، علي حامد و عبد، مهند خميس (2023). الانفاق العام وأثره على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، المجلد (5)، العدد (4).
15. عبدالرحمن، عمرو عبدالله حسن (2024). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الصين، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، المجلد (4)، العدد (15).
16. عبدالله، محمد جاسم محمد وعبطان، عبدالله خضر. (2022). قياس وتحليل أثر العمق المالي في معدلات التضخم - مصر أنموذجاً للفترة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد (18)، العدد (59).
17. عزيز، هيمن توفيق وحسن، جيا محمد (2021). أثر سعر الصرف الدينامي العراقي على معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية قياسية للفترة (2004-2018)، مجلة جامعة كرميان، جامعة كرميان، كرميان، العراق، المجلد (8)، العدد (3).

18. فارس، ناجي ساري (2019). العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الاثار والمعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد (17)، العدد (61).
19. قرطام، كمال علي سالم (2025). العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات - دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2023)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد (33)، العدد (1).
20. كبسون، فرقان عبدالكريم وشهيب، رشا خالد (2024). سياسات الاصلاح الاقتصادي وعلاقتها بهيكل الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في العراق (2003-2021)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق، المجلد (16)، العدد (51).
21. محمود، قتيبة ماهر وآخرون (2025). قياس وتحليل اثر الانفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023) باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد (6)، العدد (2).
22. الوادي، محمود حسين وآخرون (2010). مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر- والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
23. First: Journal, Periodical, and Thesis.
24. Aarab, M., Lazrak, M., and El Amrani, H. (2025). Contemporary inflation dynamics: Diagnosis and factor analysis in developing countries. Financial and Credit Activity: Problems of Theory and Practice, Volume (1), Issue (60), Ukraine.
25. Abdullah, G. I. (2022). Analyzing the relationship between financial depth and economic growth in Iraq during the period (2004–2020). Journal of Business and Management Studies, 10(1)
26. Alrabadi, D. W. H., and Kharabsheh, B. A. (2016). Financial deepening and economic growth: The case of Jordan. Journal of Accounting and Finance, Volume (16), Issue (3). Jordan.
27. Ghneideb, J. K., and Al-Jubouri, B. M. (2023). Analysis of the relationship between financial depth and economic growth for the period (1990–2020). Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, 25(1)
28. Handley, K., and Limao, N. (2017). Policy Uncertainty, Trade, and Welfare: Theory and Evidence for China and the United States, American Economic Review, Volume (107), No (9), United States.
29. Illou, A., and Oumari, K. (2022). Modeling the impact of inflation on economic growth: Case of Morocco. International Journal of Business and Social Science Research, Volume (10), Issue (2), Research Institute for Progression of Knowledge (RIPK), Dhaka, Bangladesh.
30. Ilmas, N., Amelia, M., and Risandi, R. (2022). Analysis of the effect of inflation and exchange rate on exports in 5-year ASEAN countries (years 2010–2020). Jurnal Ekonomi Trisakti, 2(1)
31. Judijanto, L., Kusnadi, I., and Wahab. (2024). The impact of inflation on economic growth: A comprehensive literature study. Journal of Community Dedication Vol. (4) No. (4).
32. Majeed, H., L. (2022). Analyzing and Measuring the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2022), Journal of Kurdistan for Strategic Studies, Volume (7), Issue (2). Sulaimani, Iraq.
33. Nomasomi, N., Syden, M., Kin, S., and Palesa, M.-K. (2020). Financial depth, bank competition and economic performance: A cross-country analysis. Journal of Reviews on Global Economics, 9
34. GOVIL, R. (2014). Exchange Rates: Concepts, Measurements, and Assessment of Competitiveness, Regional Training Institute, IMF-Singapore, International-Monetary Fund, Bangkok, Thailand.